

بيان صحفي من الحزب الشيوعي السوداني

اطلعت سكرتارية اللجنة المركزية على شروط الحركة الشعبية لوقف إطلاق النار، وفق النص الذي نشرته صحف الخرطوم، وأبدت الملاحظات التالية:-

١- للمرة الثانية تلجأ قيادة الحركة الشعبية لأسلوب المناورة السياسية في قضايا مصيرية، لا تخصها وحدها، إنما تهم كل أطراف التجمع، وما أجمعت عليه في مقررات أسمر ١٩٩٥ (كانت المرة الأولى في عام ١٩٩٨ ونشر خريطة الكنفدرالية). ولاشك أن قيادة الحركة تعلم حق العلم، بحكم مشاركتها في مناقشة وإجازة موقف التجمع، حول استطلاع رأي مواطني جبال النوبة والأنقسنا، قبل الاستفتاء على تقرير المصير في الجنوب.

٢- وللمرة الثانية تبرر قيادة الحركة ضم منطقة جبال النوبة ومنطقة الأنقسنا لتصورها للولاية الكنفدرالية الجنوبية، بحجة اختبار جدية الحكومة! اختبارها أمام من؟ فالاستقطاب حول الحرب والسلام قد وصل مداها بلا مزيد أو استزادة.

٣- التصريح الذي أدلى به الناطق الرسمي باسم الحركة، السيد ياسر عرمان، حول علاقة الشروط بتوازن القوى، يدفع بقضية الحرب والسلام نحو الزاوية الحادة والنفق المظلم، وكأنها مسألة خاصة بين الحركة الشعبية وحكومة الإنقاذ، وليست قضية الشعب السوداني بأسره، بل وقضيته الأولى فضلاً عن توازن القوى في البدء والمنتهى، ليس شأناً تقدره الحركة وفق رؤاها، بمعزل عن أطراف التجمع، أو في حيز مفاوضاتها مع الحكومة.

٤- إذا كانت الكنفدرالية إحدى خيارات الحركة، أو خيارها المستحيل، فما الذي يمايزها عن ورقة مركز الدراسات الاستراتيجية - واشنطن؟ أو الملامح العامة لما يطرحه ساسة جنوبيون آخرون؟

٥- في حالة تنفيذ شروط الحركة لوقف إطلاق النار - افتراضاً - فإن الحركة الشعبية لا تستطيع أن تقدم أو توفر ضمانات سياسية أو عملية يفضي بها الاستفتاء إلى الوحدة، ومن ثم تسقط إمكانية تنفيذ الاتفاق إلى الإيقاد، كآلية أو هيكلية، لأن الإيقاد لم تقم في خياراتها مساحة رمادية بين الأبيض والأسود، بين الوحدة والانفصال!

لسنا طرفاً في مزايدات الأجندة الخفية أو السرية للحركة الشعبية، أو خياراتها الخفية، فالحركة السياسية السودانية في الشمال والجنوب والشرق والغرب قد عجمت عود بعضها بعضاً لما يقارب نصف القرن، وتكشفت أوراق اللعبة السياسية فوق المنضدة! علاقتنا بالحركة الشعبية، في حالتها الاتفاقي أو الاختلافي، تستند على التزامها المعلن بوحدة السودان، وما يجمعنا ببقية أطراف التجمع من ميثاق وقرارات، ومن بينها حق تقرير المصير، وفصل الدين عن السياسة، وفق بيان نيروبي، مع احترامنا لحق الحركة في تقديراتها المستقلة ونشاطها المستقل في الجبهة السياسية والعسكرية.

نرجو من مندوبنا في قيادة التجمع في القاهرة تسليم نسخة لمندوب الحركة في التجمع، ونسخة لقيادة التجمع لإدراجها في جدول أعمال اجتماع القيادة، متى ما تيسر انعقاده.

الخرطوم ٢١ مايو ٢٠٠١